

إمكانية تطبيق القواعد الضريبية للنهوض بواقع النظام الضريبي العراقي

أ.م.د. عبد الأمير عبد الحسين شياع الباحث: حيدر عودة كاظم

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث: 2013/9/1 تاريخ قبول النشر: 2013/11/17

المستخلص

تحتل عملية تقييم فعالية النظام الضريبي أهمية كبيرة في عمل الوحدات الاقتصادية والدوائر الحكومية المختلفة، وذلك لأنها تساعدها في التأكيد على مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق الأهداف المرجوة منه، والاهتمام بتطبيق القواعد الأساسية التي تساعدها في تحقيق النظام الضريبي بالنهوض بواقعه نحو الأفضل، والاهتمام بالإدارة الضريبية والاهتمام بأهم الشرائح داخل المجتمع الضريبي وهم كبار دافعي الضرائب (شركات الاتصالات والهواتف النقال والمصارف والشركات النفطية) وذلك لمساهمتهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الضريبية. حيث أن الإدارة الضريبية المتمثلة بالهيئة العامة للضرائب قد عملت بحصر هؤلاء المكلفين بوحدتين تخمينيتين خاصة بهم وهي الوحدة الخامسة عشر والسابعة عشر ووزرعت النقمة والتعاون المتبادل بين أطراف عملية التحاسب الضريبي والمتمثلة (الإدارة الضريبية، مراقبى الحسابات، الشركات المساهمة والمحدودة والتضامنية) وهي الأساس في زيادة الحصيلة الضريبية وتمويل الموازنة العامة للدولة بـ الإيرادات الضريبية.

The possibility of applying the tax rules for the advancement of the Iraqi tax system

Asst. Prof. Dr. Abdul Ameer A. shyaa & Researcher: Haider O. Kazem

Post Graduate Institute for Accounting & Financial Studies University of Baghdad

Abstract

Occupies the process of evaluating the effectiveness of the tax system great importance to the work of economic units and various government departments, so it helps to make sure on the ability of the tax system to achieve the desired objectives, and attention to the application of the basic rules that will help the tax system advancement incident for the better, and interest in administering the tax and interest of the most importantslides within the community tax and are senior taxpayers (telecommunications companies and cell phones, banks and oil companies) for their contribution by a large margin in tax revenue . as the tax administration of the General Authority for taxes have worked to limit those charged with two units Tkhmonatin their own a unit of fifteen and seventeen and planted confidence and Waltaaonmutual between the parties to the process of settling accounts of tax (the tax administration, auditors, joint stock companies and limited and solidarity) which is the basis for increasing tax revenues and financing of the general budget of the state tax revenue .

المبحث الأول

أولاً: مشكلة البحث :

يعاني النظام الضريبي في العراق من تدني مستويات فعاليته من خلال الابتعاد أحياناً عن تطبيق القواعد الضريبية مما يستوجب المراجعة المستمرة بين الحين والأخر للتحقق من مدى تطبيق النظام الضريبي العراقي لأهم تلك القواعد المتعارف عليها.

ثانياً: أهمية الدراسة :

تجسد أهمية البحث الحالي في توضيح جوانب الضعف التي يعاني منها النظام الضريبي المعتمد حالياً وتصميم نظام ضريبي وفق الأسس والقواعد التي يمكن الاسترشاد بها من أجل الوقوف على فاعلية النظام الضريبي الذي يتلاءم مع المجتمع المطبق فيه ثم توضيح إشارة بسيطة للمراجعة والتحديث في هذا النظام الحيوي والمهم من خلال نتائجه وتوصياته.

ثالثاً: هدف البحث :

يهدف البحث بصورة عامة إلى التعرف على مستوى فاعلية النظام الضريبي في العراق ومدى إمكانية الحصول على نظام ضريبي ذو جودة عالية من خلال تطبيق القواعد الضريبية رباعاً: فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضيات التالية ..

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق القواعد الضريبية والنظام الضريبي العراقي.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قناعة المكلفين بعلاقة النظام الضريبي و زيادة التزامهم بدفع الضريبة المفروضة عليهم يؤدي وبالتالي إلى التقليل من التهرب الضريبي.

3- تؤثر القواعد الضريبية معمونياً وإيجابياً في النظام الضريبي .

خامساً: - منهج البحث :

أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهر كاما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وتم ذلك من خلال عمل الاستبانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى الاطلاع على المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

سادساً: الحدود الزمنية والمكانية : العراق - وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب 2013 .

سابعاً: مجتمع وعينة البحث.

اختيار مجموعة من كبار المكلفين الذين تخضع نشاطاتهم لضريبة الدخل في الهيئة العامة للضرائب

المبحث الثاني

المطلب الأول : النظام الضريبي أسس ومفاهيم

تحظى دراسة النظم الضريبية بأهمية بالغة من طرف مسؤولي الدولة وقطاع الأعمال المحلي والأجنبي ودارسي الضرائب . فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساساً إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول، حيث يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير يعتبر جزء من النظام الاقتصادي للمجتمع وبالتالي فهناك علاقة تربط بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي.

أولاً : مفهوم النظام الضريبي

قدمت العديد من التعريفات لنظام الضريبي، حيث عرف بأنه " مجموعة محددة ومحذلة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات . والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية (الحجازي ، 1988: 7) .

وكذلك يعتبر النظام الضريبي " الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسبة، ويتم تحديدها استناداً إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية(زين الدين ، 2000: 46) .

وكذلك يوجد لنظام الضريبي مفهومان أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل ، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الأيدلوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين (البطريق وحجازي ، 2004: 22).

ما تقدم يمكن تعريف النظام الضريبي بأنه مجموعة من الضرائب التي يلتزم رعاية دولة معينة وفي زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من المركزية والمحلية .

- إن أهم الخصائص التي اتسم بها النظام الضريبي في العراق هي: (شندى، 2011: 184)
- 1- الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة وذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة على الدخل ورأس المال وكذلك فرض ضرائب بصورة غير مباشرة عن طريق الرسوم الكمر كية ورسوم الطوابع ورسوم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج .
 - 2- كثرة الإعفاءات والسماحات حيث نلاحظ توسيع المشرع العراقي في الإعفاءات بهدف القضاء على الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً .
 - 3- يتميز القانون الضريبي العراقي بكثرة التعديلات التي طرأت عليه .
 - 4- يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المكلف العربي مقيماً بمجرد دخوله للعراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها .

ثانياً : أسس النظام الضريبي .

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس هي :
السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية .

1- السياسة الضريبية :

تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تعطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية (قدي، 2003:136). ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها .

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج الضريبية المتكاملة التي تخطط لها وتتفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (عثمان، 2008: 10).

أن السياسة الضريبية تتكون من الآتي :- (كماش، 2002: 25)

- 1- مجموعة الأهداف التي تسعى السياسة الضريبية لتحقيقها اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وسياسياً .
- 2- الوسائل والأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، التي بدورها تتكون من عنصرين أساسيين:-

أ- يعد الهيكل الضريبي ركناً أساسياً تبني عليه السياسة الضريبية، إذ يمثل الأدوات الضريبية التي تعتمدها السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها، وتشمل جميع أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة عن طريق التشريعات الضريبية المختلفة .

ب - التنظيم الفني للضرائب ويشمل جميع القواعد والأحكام الفنية التي تحدد مقدار عبء الضريبة من خلال تحديد الوعاء والسعر الضريبي وآلية الربط والتحصيل .

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتسم بأنها(الحجازي ، 2001:8) :-

- 1- مجموعة متعددة ومتكلمة ومتراقبة من البرامج .
- 2- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها .
- 3- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها، من هنا يمكن القول أن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة .

2- التشريع الضريبي :

من الطبيعي في قضية مهمة كالضريبة التي تجمع الدساتير في العصر الراهن وفي مختلف دول العالم على إقرار سيادة القانون في مسائل اختيار أنواعها وفرضها وتحديد وعائدها وأسعار فرضها، على أن لا تقف أحكام القانون عند حدود الهيكل الضريبي والتنظيم الفني للضريبة فقط ، بل تمتد لتشمل كل ما يتعلق بالقواعد العامة لإجراءات تحقيق الضريبة وتحصيلها وطرق الطعن في إجراءات الإدارة الضريبية وتوقيتها وشروطها وغير ذلك من مسائل كثيرة تقع ضمن إطار إجراءات التحاسب الضريبي بين الإدارة الضريبية والمكلفين . ويعتبر قانون ضريبة الدخل رقم

113 لسنة 1982 وما تضمنه من تعديلات كان ابرز التشريعات الضريبية المعمول بها في وقتنا الحاضر (الراوي ، 2008: 57).

3- الإدارة الضريبية :

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي (مراد، 2003: 159)، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها . ويرى الباحث أن الإدارة الضريبية تساهم بشكل كبير في فعالية النظام الضريبي حيث أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه، ولنجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها يجب توفر العديد من العناصر أهمها وضع نظام رقابة فعال يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيحها ومعاقبة مرتكبيها، كما يجب أن تتوفر الإدارة الضريبية على أجهزة للإعلام الآلي تسمح بربح الوقت وإنقاذ العمل ، ومحاولة تبسيط القوانين الضريبية حتى يتسعى لموظفي إدارة الضرائب تأدية عملهم بشكل جيد، وأهم هذه العناصر حaulة كسب ثقة المكلفين وذلك عن طريق تقوية الحوار بينهم وبين إدارة الضرائب.

ثالثاً: مؤشرات تصميم النظام الضريبي الفعال .

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد منها .

مؤشرات vito.tanzi لنظام الضريبي الجيد: (قدي ، 2011: 102).

يحدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال وكالاتي:

1- مؤشرات التركيز: ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية ، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجدال المعدلات الإيرادات محددة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسية وتفادى خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

2- مؤشر التشتت : ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل، مثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعياً لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون له أثر على مردودية النظام.

3- مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن إشباع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الضريبة الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة و القطاعات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي . وهناك ما يدعوا إلى رفع المعدلات طمعاً لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات و مثل هذا السعي من شأنه أن يخفض من التهرب الضريبي.

4- مؤشرات تأخر التحصيل : ويتعلق الأمر بوضع آجال التي تجعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها لأن التأخير يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقة للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم و هذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخير في دفع المستحقات.

5- مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة وهذا لا ينفي الواقع إمكانية الإخلال بعض الضرائب بضرائب أخرى . فمثلاً يمكن إخلال على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروات ذات المعدل منخفض.

6- مؤشر الموضوعية : ويتعلق الأمر بضرورة جبائية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للتزامهم الضريبي على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقص على حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الملزم بدفعها المواطن محددة على سبيل التقييم دوماً. غموض أو تحكم بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً و معلوماً للممول أي لأي شخص آخر و هذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه من أي تعسف أو سوء استعمال السلطة من قبل الإدارة الضريبية.

7- مؤشر التنفيذي: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل بفعالية وهذا يتعلق أيضاً بمدى سلامة التقديرات و التنبؤات و مستوى تأصيل لإدارة الضريبة لأنها القائم الأساسي على التنفيذ،

فضلاً عن مدى معقولية التشريعات وقابلية التنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
8- مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصادي في الحياة التحصيل وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك سلباً على مستوى الحصيلة الضريبية.

رابعاً: أهداف النظام الضريبي (عرقاوي، 1983: 12)

إن سياسة الدولة المالية تعتبر جزءاً من السياسة العامة للدولة، وإن النظام الضريبي من أهم أدوات السياسة المالية في الوقت الحاضر، ويرمي أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف الدولة التي تحددها فلسفتها السياسية وبعكس ما طرأ على هذه الأهداف من تغيرات ومع تعاظم نفقات الدولة في سبيل الصالح العام فإن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من تطبيق النظام الضريبي تكاد تنحصر في ما يلي:

1- حصول الدولة على الإيرادات نتيجة لفرض الضرائب ليعاد إنفاقها على المشاريع والخدمات العامة، كإقامة المصانع وتقديم الرعاية الصحية والإنفاق على مشاريع التنمية.

2- ضبط سياسة الاستهلاك للسلع والخدمات وتلجم إليها الدولة في حالتين:

أ - تقليل التضخم المالي أو امتصاص أكبر قدر ممكن من الأموال المتداولة لتقليل الطلب على السلع وخاصة الكمالية وذلك بفرض ضرائب جديدة أو برفع معدلات سعر الضريبة مما يؤدي إلى كبح وتقليل التضخم النقدي، ومن أمثلة ذلك ضريبة القيمة المضافة.

ب - قد تلجم الدولة إلى تشجيع الاستهلاك في حالات الكساد الاقتصادي، حيث تعمد الدولة إلى إلغاء بعض الضرائب أو تخفيض أسعارها، مما يؤدي إلى وفرة الأموال المتداولة وبالتالي إلى زيادة الطلب على السلع وتنشيط الاقتصاد.

3- تنظيم الإنتاج القومي وحمايته من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض ضرائب بحسب عالية على السلع المستوردة من أجل حماية المنتجات المحلية وزيادة الطلب عليها وهذا يؤدي إلى وفرة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

4- إعادة توزيع الثروة وذلك برفع نسب الضريبة كلما زاد الدخل عن حد معين مما يؤدي بأصحاب الدخول المرتفعة إلى دفع معدلات أكبر، وتقليل الضريبة أو إلغاؤها عن أصحاب الدخول الصغيرة ومن ثم إعادة توزيع الدخول من جديد على المشاريع العامة وبالتالي يستفيد من ذلك أكبر قدر ممكن من الناس وهذا بدوره يؤدي إلى تضيق الهوة بين الدخول.

المطلب الثاني : قواعد النظام الضريبي الجيد

يقصد بقواعد الضريبة هي تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدق تقرير النظام الضريبي في الدولة. وترجع أهمية هذه القواعد إلى ضرورة التوفيق بين صالح المكلفين من جهة وصالح الخزينة العامة من جهة أخرى.

وتعتبر القواعد الضريبية الأربع التي ضمنها المفكر الاقتصادي أدم سميث في كتابه ثروة الأمم الأصول التي يتم الرجوع إليها عند وضع أي نظام ضريبي. وبالتالي فإنة للحكم بجودة أي نظام ضريبي يجب إن تتتوفر فيه المعايير التالية المشتقة من تلك القواعد(أبو حشيش، 2009: 23) :

أولاً: قاعدة العدالة

وتحقيقاً لهذه القاعدة التي ترى ضرورة اشتراك كل شخص في الدولة سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً في دفع الضرائب. وهنا لابد من النظر بالاعتبار للمبدأين التاليين.

المبدأ الأول : عمومية الضريبة : لابد من الأخذ بالاعتبار العمومية الشخصية والعمومية المادية. وتعني العمومية الشخصية هي أن تفرض الدولة ضريبتها على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتها أو التابعين لها من المواطنين والأجانب الذين يقيمون فيها على حد سواء، أو ما يعرف بالعدالة الضريبية الأفقيّة. وفرض الضريبة على المواطنين دون الأجانب المقيمين على أرض الدولة فيه ابتعاد عن مبدأ الإقليمية حيث أنها تعطي الأجانب امتيازاً على المواطنين.

المبدأ الثاني : مراعاة المقدرة المالية لكل مكلف : أي أن الضرائب يجب أن لا تفرض على جميع الأشخاص بنفس المقدار وذلك بسبب اختلاف دخول الأشخاص بدرجات كبيرة وأن على كل شخص أن يدفع المبلغ الذي يتناسب مع حجم دخله الذي يحصل عليه مع الأخذ بعين الاعتبار

ظروفه الشخصية والعائلية وهو ما يعرف بالشخصية الضريبية (حجازي مصدر سابق، 1998: 49).

ثانياً: قاعدة الوضوح أو الصراحة (البيان).

وذلك بان تكون الضريبة معلومة وواضحة بالنسبة للمكلف وهذا يتطلب :
أ - أن تكون التشريعات الضريبية واضحة وجلية لا غموض فيها.

ب - إن تكون جميع القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالضرائب في متناول يد المكلفين.
يبعد من شرح قاعدة الوضوح أنها تستدعي ثبات القوانين والتعليمات المتعلقة بها وعدم تغيرها من سنة لأخرى ولكن إذا عرفنا أن أهداف الضرائب ليست مالية بحتة ولكنها تفرض لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى فذلك قد يستدعي التغيير لمواجهة مثل الظروف والأغراض المستجدة ، وعليه فيجب الموازنة بين ثبات القوانين ووضوحها من جهة وبين ما تسعى الضرائب لتحقيقه من أهداف من جهة أخرى حتى ولو أدى ذلك إلى عدم رضا بعض المكلفين (خطاب، 2010: 38).

ثالثاً: قاعدة الملائمة.

وتقتضي بوجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع أحوال المكلفين ونفسهم سواء من حيث اختيار وعاءها وأسلوب تحديده أو من حيث النواحي المرتبطة بكيفية الحياة ومواعيدها وإجراءاتها.

بمعنى إن تكون الضرائب المفروضة ملائمة للمكلفين بأن تفرض بشكل يراعي ظروفهم وأحوالهم مما يجعل عملية دفع الضريبة سهلة ومقبولة. فعلاقة هذه القاعدة بطريقة تقويم الوعاء واضحة من حيث وجوب اختيار الأوعية الممكن تقويمها بشكل يسير وكذلك بتوفيق التحصيل وطريقته كخصم الضرائب من الدخل مباشر (الخصم عند المنبع) والمطالبة بدفع الضرائب في الوقت المناسب لدفعها وبدون زيادة أعباء المكلفين (خطاب، 2010: 38).

رابعاً : قاعدة الاقتصاد في التحصيل.

وذلك بأن يراعي عند فرض الضرائب اختيار تلك الأنواع التي يمكن للجهاز الضريبي إدارتها بكفاءة عالية، وكثيراً ما قيل ان الجهاز الضريبي الكفاء يمكن أن يحول ضريبة سيئة الى ضريبة حسنة غير ان الجهاز الضريبي غير الكفاء يستطيع أن يحول أحسن الضرائب إلى أسوئها. ويمكن تعريف قاعدة الاقتصاد بأنها مقارنة حصيلة الضرائب بتكاليف تحصيلها، ففرض ما يجب أن تتحقق العائد المناسب منها ومن ثم تتضح علاقة قاعدة الاقتصاد بالملائمة ، فكلما كانت الضريبة أكثر ملائمة في التحصيل أدى ذلك إلى قلة تكاليف تحصيل مثل هذه الضرائب ومن ثم زيادة العائد (خطاب مصدر سابق، 2010: 38).
خامساً: قاعدة إمكانية التطبيق.

لكي تكون الضرائب ممكنة التطبيق في مجتمع معين يجب أن تكون واضحة للمكلفين لكي تضمن قبولهم ورضاهem عند دفع المستحق عليهم ، وعدم تحقيق ذلك قد يؤدي الى حدوث بعض المشكلات بين الدولة ومواطنيها والتهرب الضريبي ومن ثم الاخلاص بقاعدة العدالة (خطاب مصدر سابق، 2010: 39).

يقصد بها أن تكون الضريبة ممكن تطبيقها على المكلفين من الناحية العملية. حيث لا يبالغ بها. مثل: فرض ضرائب غير مباشرة على المزارعين (www.m7asbh.com/52) ويرى الباحث أن نجاح النظام الضريبي هو رهن بإمكانية تطبيقه في المجتمع ، فنجاح الدولة في اختيار نظامها الضريبي يتوقف على معرفة كاملة بأوضاع المجتمع الاقتصادي والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مع تفهم متعمق بالأسس العلمية و الأساليب الفنية لتصميم النظم الضريبية.

وقد أضاف بعض الاقتصاديين مثل (استا بل) بعض القواعد وهي (إسماعيل ، 2002: 46)
سادساً : قاعدة المرونة.

وتعني هذه القاعدة أن الضريبة يجب أن تكون مرنّة بطبعتها بمعنى أنه يمكن الحصول على إيرادات أكثر من الضريبة بصورة تلقائية كلما ارتفعت دخول الأشخاص أو رؤوس أموالهم أو نشاطهم. وهذا يعني أن النظام الضريبي يجب أن يوضع بصورة مرنّة.

حيث يتبعن أن تتحرك الضريبة مع التغيرات في حجم الدخل القومي ، ولعل ذلك المفهوم يؤكد على ما يجب أن تكون عليه الحصيلة الضريبية حتى يتم الوصول إلى العباء الضريبيي المعقول ومتابعة الحصيلة بما يجب أن تكون مع فحص أسباب التغير ، من هنا يمكن القول بأن هناك ضرورة لتكييف النظام الضريبي مع التغيرات في الظروف الاقتصادية (لطفي مصدر سابق، 13:2007).

سابعاً : القاعدة الإنتاجية.

وتعني هذه القاعدة ان الضريبة يجب ان تقدم ايراداً كافياً للدولة من دون احداث تأثير غير ملائم على عملية الانتاج في الاقتصاد الوطني.

حيث يتبعن أن يصل النظام الضريبي لأكبر قدر ممكن من الطاقة الضريبية للمجتمع مع مراعاة أن لا يؤدي ذلك الى استجابات وردود أفعال قد تحدث ضرر بالاستثمار أو الادخار أو المجتمع (لطفي مصدر سابق ، 13:2007).

يقصد بالإنتاجية أن تأتي الضريبة بأكبر حصيلة صافية من الإيرادات و لكي يتحقق ذلك يجب أن تتتوفر فيها القواعد الأساسية التي أشرنا إليها سابقاً، وهي العدالة واليقين واللاحظة في الدفع والاقتصاد في نفقات الجباية (www.startimes.com/f.aspx).

حيث أن الضريبة تمثل اقتطاع إزامي من الأموال الخاصة لأبناء المجتمع، فان هذه الأموال عندما تجمع بيد الدولة وتستخدمها في تغطية النفقات العامة فإن إنتاجيتها من المنافع لصالح أبناء المجتمع ينبغي أن تكون أكبر من إنتاجيتها فيما لو بقيت بيد المكاففين الذين اقتطعوها (أمين، 64:2000).

تاسعاً : قاعدة البساطة.

تطلب هذه القاعدة مراعاة البساطة والوضوح في الإحکام التشريعية التي تفرض بموجبها الضريبة وأن تكون قابلة للاستيعاب والفهم من قبل المكلف وذلك لتسهيل التزام المكلفين بها ، إلا أن ذلك قد لا يكون كافياً لتحقيق هذه الغاية ، إذا كانت الطرق والإجراءات والأساليب التي يعتمدها نظام التحاسب الضريبي والإدارة الضريبية على وضع أحکام القانون موضع التنفيذ الفعلي، تتضاع أمام المكلفين دون الرؤتين والتعقيبات ما يكفي لهدر البساطة والوضوح في أحکام القانون الضريبيي (أمين مصدر سابق ، 64:2000) عاشرأً: النوع.

وهذا يعني أن النظام الضريبي يجب أن يكون متنوّعاً بطبعته ولا يعتمد على ضريبة واحدة، لأنّه في حالة اعتماد النظام الضريبي على ضريبة واحدة فان عبئها سيتحمله عدد محدود من المكلفين، بينما في النظام الذي يعتمد على ضريبة متعددة سوف يتوزع عبء الضريبة بين عدد كبير من المكلفين ومن ثم سيساهم عدد اكبر من افراد المجتمع في تحمل نفقات الخدمات العامة. ويقصد بالتنوع هو تعدد إشكال الضرائب وهذا النوع سيخدم بشكل أساسي في زيادة الإيرادات الضريبية وإيجاد مدى عدالة للضرائب المفروض ، كل ذلك بالإضافة إلى تنوع الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية (شامية والخطيب مصدر سابق ، 145:1993).

أن يسمح النظام بتعدد الضرائب تبعاً لتنوع مصادر الدخل بالقدرة على تنوع أحکام الضريبة المطبقة على كل فرع من فروع الدخل بحسب طبيعة مصدر هو خاصة فيما يتعلق بأسلوب التقدير وطريقة التحصيل ونوع المعامل (عوض الله ، 145:1989).

ويرى الباحث عند تصميم النظام الضريبي واختيار تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي المتاح إدارتها بكفاءة وزيادة حصيلته الضريبية.

الحادية عشر : الاستقرار.

بمعنى ضرورة أن تساهم الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما يجب لا يدخل على نظام الضرائب من تعديلات ألا ما هو ضروري وحتمي ، حيث قد يستلزم تحقيق الأهداف

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إجراء بعض التغيير ، ومن هنا يتعين الموازنة بين ثبات القوانين ووضوحها من جهة ، وبين ما تسعى الضرائب لتحقيقه من أهداف أخرى (اطفي مصدر سابق، 2007:13).

ويقصد بها أن تتسم أحكام النظام الضريبي بنوع من الثبات، بحيث لا تتغير أحكامه بصورة متكررة تجعل من الصعب على المكلف ملاحة تعديلاته وهذا يضعف من قاعدة اليقين . أي أن توافق في أحكام الضريبة نوع من الاستقرار بحيث لا تتغير من فترة إلى أخرى إلا في حدود ما هو ضروري وحتمي. وأن تتميز أحكامها بنوع من الثبات النسبي (www.m7asbh.com/52). نقصد باستقرار النظام الضريبي وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها، أي عدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة وظيفة إدارة الضرائب في ربط وتحصيل الضرائب وكذلك بالنسبة للممول الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية. لذلك يجب على المشرع أن يراعي استقرار النظام الضريبي حتى يتعود عليه كل من المكلف وموظفي إدارة الضرائب، ولا نقصد باستقرار النظام الضريبي جمود هذا النظام ورفضه لكل إصلاح بل يجب أن يتطور وفق التغيرات التي يفرضها الواقع، وفي هذه الحالة يجب على المشرع التأكد من ضرورة أي تعديل ودراسة مختلف الآثار الناتجة عنه، كما يجب إعلام المكلفين بأي تغيير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون المكلف على علم بمستجدات النظام الضريبي مما يساعد على تقبله لذلك التغيير دون أي احتجاج (www.startimes.com/f.aspx?t) .

المبحث الثالث

اولاً: تشخيص واقع المتغير التفسيري النظام الضريبي

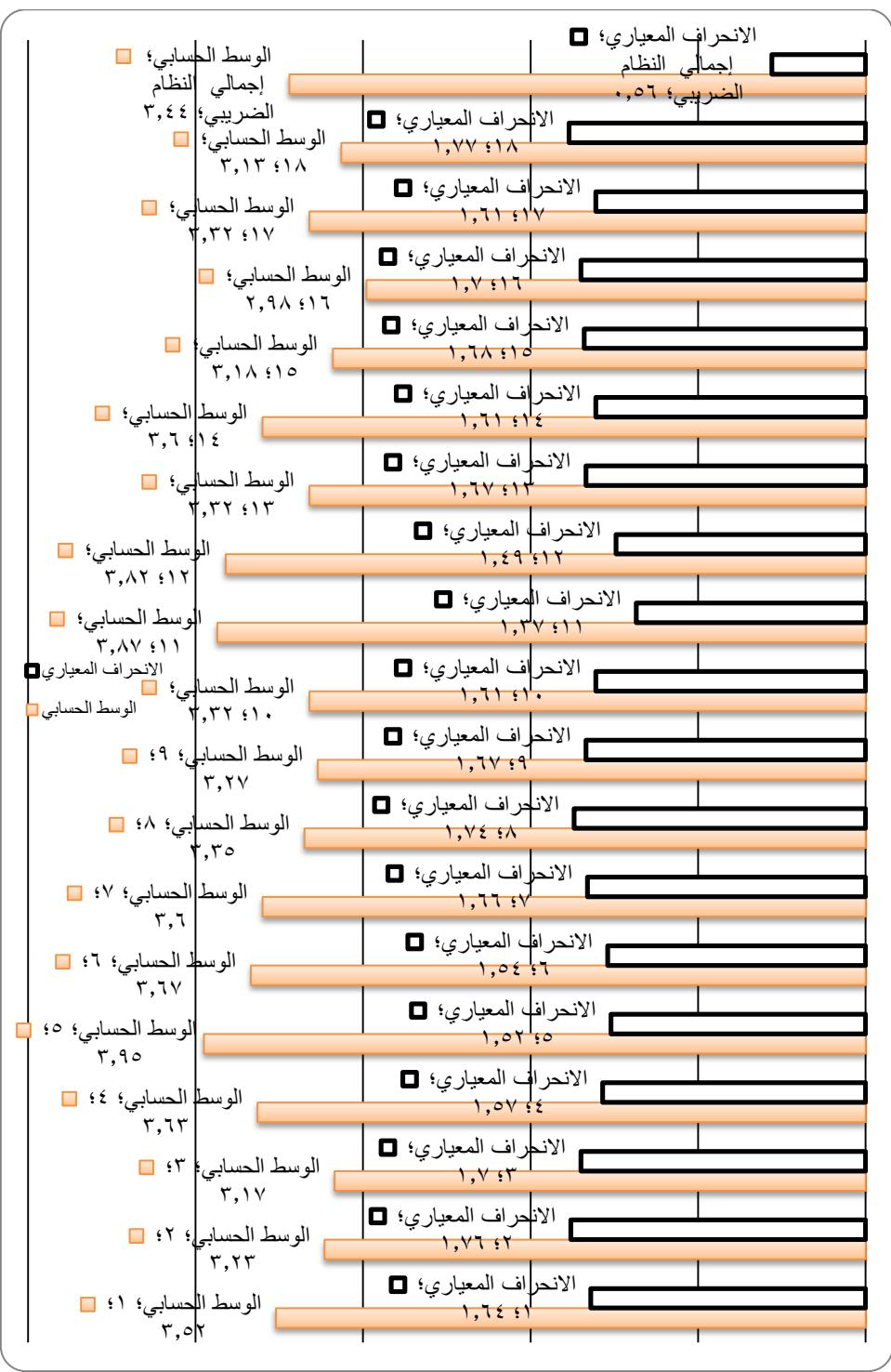
يشير الجدول (1) والشكل (1) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير الاستجابي (النظام الضريبي)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً حول الوسط المعياري، إذ بلغ (3.44)، وكان الانسجام ذو تشتت عالي الإجابة يؤكده الانحراف المعياري العام البالغ (0.56)، وقد بلغت شدة الإجابة على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (69%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال (18) سؤالاً، وكما موضح في الجدول (1).

ثانياً: تشخيص واقع المتغير التفسيري القواعد الضريبية

يشير الجدول (2) والشكل (2) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير التفسيري (القواعد الضريبية)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً فوق الوسط المعياري، إذ بلغ (3.53)، وكان الانسجام ذو تشتت متوسط الإجابة يؤكده الانحراف المعياري العام البالغ (0.47)، وقد بلغت نسبة الإجابة على المقياس لهذا المتغير من العينة المبحوثة (70%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال (44) سؤالاً، وكما موضح في الجدول (2). وهي كما يلي .

الرتبة	النوع	النسبة المئوية (%)	النظام الضريبي										النقطة
			لا تتفق تماماً (5)		لا تتفق (4)		غير متأكد (3)		تفق تماماً (2)		تفق (1)		
		%	%	T	%	T	%	T	%	T	%	T	
1.64	3.52	70 %	47 %	2 8	8%	5	18%	1 1	3%	2	23%	14	يعامل النظام الضريبي المكلفين مختلفين في الظروف معاملة
1.76	3.23	65 %	38 %	2 3	18%	1 1	5%	3	5%	3	33%	20	يستطيع المكلفين متابعة التغيرات الحاصلة في النظام الضريبي دون عناء يذكر
1.70	3.17	63 %	37 %	2 2	12%	7	13%	8	8%	5	30%	18	يأخذ النظام الضريبي بالحسبان قدرة المكلف المالية
1.57	3.63	73 %	45 %	2 7	20%	1 2	7%	4	10 %	6	18%	11	اعتبار النظام الضريبي من أهم وسائل إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية
1.52	3.95	79 %	60 %	3 6	12%	7	7%	4	7%	4	15%	9	يتماشى النظام الضريبي المعتمد مع توجيهات السياسة النقية للبلد
1.54	3.67	73 %	48 %	2 9	10%	6	18%	1 1	7%	4	17%	10	أن النظام الضريبي المعتمد لا يؤثر سلباً على نشاطات الاستثماري في البلد
1.66	3.60	72 %	50 %	3 0	13%	8	3%	2	13 %	8	20%	12	تجري تحديثات دورية على النظام الضريبي بين الحين والأخر وفقاً للمستجدات
1.74	3.35	67 %	47 %	2 8	7%	4	8%	5	12 %	7	27%	16	يوازن النظام الضريبي المعتمد بين ثبات القوانين ووضوحها
1.67	3.27	65 %	42 %	2 5	8%	5	5%	3	25 %	15	20%	12	تسعى الدولة من خلال النظام الضريبي إلى تحمل أكبر عدد ممكن من الأفراد لفقات الخدمات العامة
1.61	3.32	66 %	42 %	2 5	10%	6	0%		35 %	21	13%	8	أن يكون النظام الضريبي موافقاً مع العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد.
1.37	3.87	77 %	47 %	2 8	23%	1 4	10%	6	10 %	6	10%	6	لا يعتمد النظام الضريبي القائم على نوع معين من الضرائب
1.49	3.82	76 %	48 %	2 9	23%	1 4	5%	3	8%	5	15%	9	النظام الضريبي بسيطاً وسهلاً وواضح المعالم كونه بعيداً عن التعقيدات
1.67	3.32	66 %	35 %	2 1	27%	1 6	0%		12 %	7	27%	16	مرنة النظام الضريبي وقابلية للتطور حسب ظروف المجتمع
1.61	3.60	72 %	50 %	3 0	8%	5	10%	6	15 %	9	17%	10	يمكن القول بسهولة فهم النظام الضريبي النافذ في البلد
1.68	3.18	64 %	37 %	2 2	15%	9	3%	2	20 %	12	25%	15	أن يكون للنظام القدرة الكافية على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة.
1.70	2.98	60 %	30 %	1 8	17%	1 0	10%	6	8%	5	35%	21	أن النظام الضريبي المعتمد يحقق أكبر قدر ممكن من العائد الضريبيية دون وجود ردود فعل سلبية تذكر
1.61	3.32	66 %	38 %	2 3	13%	8	10%	6	18 %	11	20%	12	يتصرف النظام الضريبي بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب أو أسعارها
1.77	3.13	63 %	43 %	2 6	3%	2	5%	3	20 %	12	28%	17	أن النظام الضريبي المعتمد قد وصل إلى حدود الطاقة الضريبية
0.56	3.44	69 %	اجمالي النظام الضريبي										

المصدر من أعداد الباحث بالأعتماد على بيانات الاستبيان



المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان
شكل (1) التكرارات ونسبها والوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المتغير التفسيري
(النظام الضريبي)

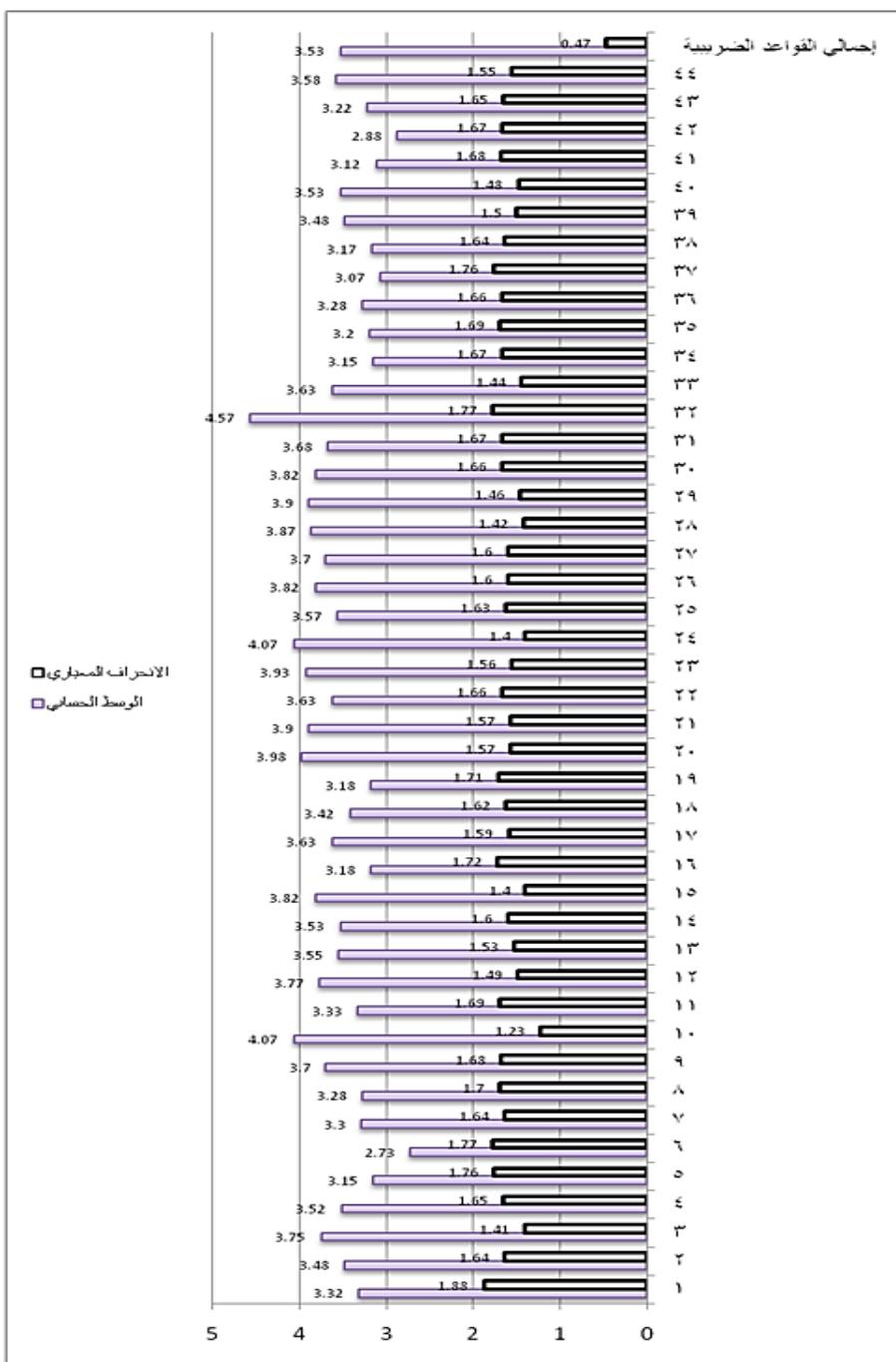
**جدول (2) التكرارات ونسبها والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لفقرات المتغير التفسيري
(القواعد الضريبية)**

الفراء	الفراء	الفراء	الفراء	الفقرات										
				تفصيل		تفصيل		تفصيل		تفصيل		تفصيل		
تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	تفصيل	
1.88	3.3 2	65 %	52%	31	3%	2	2%	1	8%	5	33 %	20	تفرض الدولة ضريبيتها على جميع المكلفين الخاضعين لسيادتها	1
1.64	3.4 8	70 %	43%	26	17 %	10	7%	4	12 %	7	22 %	13	أن الجميع يساهم في تحمل جزء من التكاليف والأعباء العامة للدولة حسب مقدرتهم على الدفع	2
1.41	3.7 5	75 %	47%	28	15 %	9	13 %	8	17 %	10	8%	5	يتحمل الإفراد المكلفين الضرائب حسب مدخولات كل منهم	3
1.65	3.5 2	70 %	47%	28	12 %	7	10 %	6	10 %	6	22 %	13	تفرض الدولة على الأشخاص المختلفين ضرائب مختلفة، وتفرض ضريبة مماثلة على الأشخاص المماثلين	4
1.76	3.1 5	63 %	38%	23	13 %	8	7%	4	8%	5	33 %	20	هناك وضوح شديد في التشريعات الضريبية بالنسبة للمكلفين	5
1.77	2.7 3	55 %	32%	19	8%	5	3%	2	15 %	9	42 %	25	أن القوانين والتعليمات الخاصة بالضرائب متاحة للمكلفين	6
1.64	3.3 0	66 %	37%	22	17 %	10	12 %	7	10 %	6	25 %	15	يتم دراسة التغيرات في التشريعات والضوابط الضريبية بشكل مفصل ويتمأخذ اقتراحات كبار المكلفين لتحقيق فعالية النظام الضريبي	7
1.70	3.2 8	66 %	37%	22	20 %	12	8%	5	5%	3	30 %	18	هناك موازنة بين ثبات القوانين (أي عدم تغييرها بين الفترة وأخرى) وبين ما تسعى الضرائب لتحقيقه من أهداف	8
1.68	3.7 0	74 %	55%	33	12 %	7	3%	2	8%	5	22 %	13	هل أن طريقة دفع الضريبة ملائمة لدافعها	9
1.23	4.0 7	81 %	52%	31	25 %	15	7%	4	12 %	7	5%	3	أن الضريبة التي يدفعها المكلف محددة وفق النصوص القانونية وهي تتلاحم مع الدخول المتلقاة للمكلفين	10
1.69	3.3 3	67 %	38%	23	18 %	11	12 %	7	2%	1	30 %	18	تجهي الضرائب في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف (وقت الحصول على الدخل السنوي)	11
1.49	3.7 7	75 %	47%	28	22 %	13	8%	5	8%	5	15 %	9	هل يتم فرض الضرائب على وفق إجراءات سهلة ومقبولة من جانب المكلف	12
1.53	3.5 5	71 %	40%	24	22 %	13	8%	5	13 %	8	17 %	10	استعمال تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي لتحقيق كلف التحصيل الضريبية	13
1.60	3.5 3	71 %	43%	26	15 %	9	15 %	9	5%	3	22 %	13	تختار الدولة أنواع الضرائب التي يمكن إدارتها بفاءة عالية	14
1.40	3.8 2	76 %	45%	27	23 %	14	12 %	7	8%	5	12 %	7	أن تدريب وتأهيل الكوادر الضريبية سيؤدي إلى زيادة الإيرادات	15
1.72	3.1 8	64 %	33%	20	23 %	14	5%	3	5%	3	33 %	20	أن الادارة الضريبية قادرة على تحويلأسوأ أنواع الضرائب إلى أحسنها من ناحية الكلفة	16
1.59	3.6 3	73 %	47%	28	15 %	9	15 %	9	2%	1	22 %	13	بأن فرض الضريبة يخفض من الفوارق الاجتماعية للمكلفين	17
1.62	3.4 2	68 %	38%	23	20 %	12	10 %	6	8%	5	23 %	14	تصل للمكلفين ذوي الدخول المحدودة خدمات من إيرادات الضرائب	18
1.71	3.1 8	64 %	35%	21	18 %	11	8%	5	7%	4	32 %	19	تحقق عملية فرض الضريبة موازنة بين كل من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	19
1.57	3.9	80	60%	36	18	11	2%	1	0%	20	تفرض الضرائب بطريقة تزيد من	20		

	8	%	% %							%	أمكانية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرجوة منها			
1.57	3.9 0	78 %	58%	35	13 %	8	7%	4	3%	2	18 %	11	أن إجراءات الصححة لتطبيق الضرائب لا تؤدي إلى حدوث مشاكل بين الدولة والمكلفين	21
1.66	3.6 3	73 %	50%	30	15 %	9	5%	3	8%	5	22 %	13	يؤدي تطبيق الضريبة إلى عدم الإخلاص بقواعد العدالة الضريبية	22
1.56	3.9 3	79 %	58%	35	17 %	10	3%	2	3%	2	18 %	11	تمتاز الضرائب المفروضة على المكلفين بأنها ممكنة التطبيق في أطار الظروف الراهنة	23
1.40	4.0 7	81 %	60%	36	15 %	9	8%	5	5%	3	12 %	7	بأن الضرائب المفروضة تمترز بالوضوح والقبول من جانب المكلفين	24
1.63	3.5 7	71 %	47%	28	13 %	8	12 %	7	7%	4	22 %	13	هناك استجابة تلقائية للضرائب القائمة مع التغيرات الحادثة في مستوى النشاط الاقتصادي في البلد	25
1.60	3.8 2	76 %	55%	33	15 %	9	7%	4	3%	2	20 %	12	أن حصيلة الضرائب تتغير مع التغير في مستوى الدخل المتحقق لدى المكلفين	26
1.60	3.7 0	74 %	50%	30	15 %	9	10 %	6	5%	3	20 %	12	تجري تغييرات دورية على التشريع الضريبي مع الأخذ بمقترنات المكلفين	27
1.42	3.8 7	77 %	45%	27	30 %	18	7%	4	3%	2	15 %	9	كلما ازدادت دخول الأشخاص ازدادت الضريبة المفروضة عليهم	28
1.46	3.9 0	78 %	53%	32	18 %	11	5%	3	12 %	7	12 %	7	تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة للدولة من المكلفين	29
1.66	3.8 2	76 %	60%	36	10 %	6	2%	1	8%	5	20 %	12	تحقق الضريبة إبراداً كافياً للدولة دون أحداث تأثيرات غير مرغوبية في عملية الانتاج	30
1.67	3.6 8	74 %	53%	32	13 %	8	3%	2	8%	5	22 %	13	أن الثقة والتعاون بين الإدارة الضريبية والمكلفين تؤدي إلى زيادة الإيرادات	31
1.77	4.5 7	73 %	40%	24	22 %	13	20 %	12	2%	1	15 %	9	أن الضرائب المفروضة على المكلفين لا تؤثر على نشاط الاستثماري في البلد	32
1.44	3.6 3	73 %	38%	23	25 %	15	12 %	7	12 %	7	13 %	8	أن تكون قوانين وتعليمات فرض الضريبة بسيطة بعيدة عن التعقيدات	33
1.67	3.1 5	63 %	33%	20	18 %	11	5%	3	17 %	10	27 %	16	الضرائب النافذة في البلد تكون بسطة ومفهومة من قبل المكلفين	34
1.69	3.2 0	64 %	37%	22	13 %	8	12 %	7	10 %	6	28 %	17	الاستعانة بقانونيين كي يوضحوا الجوانب الخاصة بفرض الضريبة	35
1.66	3.2 8	66 %	35%	21	22 %	13	7%	4	10 %	6	27 %	16	لا توجد صعوبة تذكر في مناقشة الموظف المختص بشأن السمات أو النسب الضريبية وكيفية احتساب الضريبة	36
1.76	3.0 7	61 %	35%	21	15 %	9	8%	5	5%	3	37 %	22	تفرض ضرائب متعددة على المكلفين (مباشره وغير مباشره)	37
1.64	3.1 7	63 %	35%	21	13 %	8	8%	5	20 %	12	23 %	14	أشعر بتحمل جميع المكلفين للحضرات دون تمييز	38
1.50	3.4 8	70 %	38%	23	15 %	9	20 %	12	10 %	6	17 %	10	تقوم الدولة باتفاق حصيلة الضرائب على الخدمات المختلفة التي تعود بالنفع على المواطنين	39
1.48	3.5 3	71 %	40%	24	13 %	8	22 %	13	10 %	6	15 %	9	يتوزع العبء الضريبي على عدد كبير من المكلفين	40
1.68	3.1 2	62 %	32%	19	18 %	11	12 %	7	7%	4	32 %	19	وضوح القوانين والتعليمات تؤدي إلى استقرار عمل الإدارة الضريبية	41
1.67	2.8 8	58 %	25%	15	22 %	13	5%	3	13 %	8	35 %	21	تساهم الضرائب المفروضة على المكلفين في تحقيق الاستقرار النظام الضريبي	42

1.65	3.2 2	64 %	35%	21	18 %	11	3%	2	20 %	12	23 %	14	يتم إجراء التعديلات الضرورية للضرائب المفروضة لمواكبة التطورات والتغيرات التي يمر بها النظام الضريبي	43	
1.55	3.5 8	72 %	45%	27	13 %	8	13 %	8	12 %	7	17 %	10	أن استقرار العمل الضريبي سيولد إيراداً أضافياً لخزينة العامة لدولة	44	
0.47	3.5 3	70 %	إجمالي القواعد الضريبية												

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان



المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

شكل (2) التكرارات ونسبها والوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لفقرات المتغير التفسيري (القواعد الضريبية)

أثبات فرضية التأثير البسيط

أثبتت في الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية التي مفادها (تأثير القواعد الضريبية معنويًا وإيجابيًّا في النظام الضريبي)، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقة للمتغير الاستجابي النظام الضريبي (Y) والمتغير التفسيري القواعد الضريبية (X) ، وكانت معادلة الانحدار كالتالي :

$$Y = a + \beta X$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار :

$$\text{النظام الضريبي} = 0,42 + 0,51 (\text{القواعد الضريبية})$$

وفي ضوء جدول (3) لتحليل التباين الذي ظهر من مخرجات النظام الاحصائي الحاسوبي (SPSS) تظهر معنوية النموذج على وفق اختبار (f) وكما يأتي :

جدول (3) تحليل تأثير المتغير التفسيري القواعد الضريبية (X) في المتغير الاستجابي النظام

الضريبي (Y)

مستوى المعنوية	قيمة (f)	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	النموذج
0.001	12.5	44.179	1	3.339	الانحدار (الجزء المفسر)
	0.007	0.007	57	15.169	الباقي (الجزء غير المفسر)
			58	18.508	مجموع الانحرافات
R Square = 0.18				$\beta = 0.42$	$a = 0.51$
F الجدولية بمستوى دلالة 0.05 = 4.48				F الجدولية بمستوى دلالة 0.01 = 10.49	

يتضح في ضوء جدول (3) أن قيمة (f) المحسوبة لـ (القواعد الضريبية) والتي جرى ترميزها في الجدول المذكور بـ (X) بلغت قيمتها (12.5)، وكانت هذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية (10.49) بمستوى معنوية (0,01)، وبحدود ثقة ((0.99))، وهذا يعني وجود تأثير (القواعد الضريبية) في المتغير المستجيب النظام الضريبي. وهذا يدل على أن منحنى الانحدارجيد لوصف العلاقة بين (X) و(Y). ومن خلال الجدول (3) يمكن ملاحظة الثابت ($aX=0.51$) وهذا يعني أن هناك وجوداً للنظام الضريبي مقداره (0.51) حتى وإن كانت قيمة القواعد الضريبية (X) تساوي صفرًا.

وقد أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يُعد مقياساً وصفياً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، وهو نسبة التباين في قيم المشاهدات التي تفسر بخط الانحدار، وهو حاصل قسمة أجمالي المربعات للانحدار على مجموع الانحرافات (0).

وكان مقداره (0.18) ، وهذا يعني أن ما مقداره (0.18) من التباين الحاصل في (Y) هو تباين مُفسَّر بفعل القواعد الضريبية (X) التي دخل النموذج ، وأن (0.82) هو تباين مُفسَّر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار .

أما قيمة ($X = 0.42$) (β) فهي تدل على أن تغييرًا مقداره وحدة واحدة في القواعد الضريبية سيؤدي إلى تغيير في النظام الضريبي مقداره (0.42)، وقد ظهرت القيمة المعنوية للنموذج مقدارها (0,000)).

لذا تشير كل المعطيات المذكورة أعلاه إلى تحقق الفرضية الرئيسية الثانية التي مفادها (يؤثر القواعد الضريبية معنويًا وإيجابيًّا في النظام الضريبي).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
أولاً: الاستنتاجات

1- لكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية والاقتصادية لابد من تواجدها في إطار نظام ضريبي فعال.

2- لا يمكن للضريبة أن تحقق أهدافها إلا عن طريق سياسة ضريبية فعالة، ولهذا السبب قام المشرع العراقي بتعديلات ضريبية من أجل إحداث آثار إيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

- 3- أن النهوض بواقع النظام الضريبي يتوقف على مجموعة من المبادئ والقواعد بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد للضريبة.
- 4- كما تساهم الإدارة الضريبية الكفؤة إلى جانب الإعفاءات الضريبية الفعال على تدعيم هذه الفعالية السياسية الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة.
- 5- يعد الإصلاح الضريبي نقطة الانطلاق في النهوض بواقع النظام الضريبي، ويشمل إصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي ويهدف إلى التنسيق بين الأهداف الاقتصادية والكفاءة والعدالة والفعالية الإدارية.
- 6- أن أي مكون من مكونات السياسة الضريبية ما هو إلا جزء متكامل من السياسة الضريبية والتي بدورها جزء متكامل من السياسة المالية والأخيرة بدورها جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، الأمر الذي يستوجب ضرورة التنسيق والترابط بين هذه الأجزاء المختلفة.
- 7- أن النظام الضريبي يتضمن طريقة عمل محددة تتضمنها التشريعات واللوائح الصادرة والتي تتضمن بدورها النصوص الضريبية الخاصة بالضرائب المختارة والأحكام المنظمة لها والأجهزة الإدارية المكلفة بتطبيق وتنفيذ السياسة الضريبية.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة اختيار أنواع وأشكال الضريبة داخل النظام الضريبي بما يتلاءم مع ظروف وخصائص المجتمع الذي تعمل في نطاقه.
- 2- ضرورة تحديد الوزن النسبي لكل ضريبة وفقاً لقدرتها على تحقيق الأهداف.
- 3- ضرورة التنسيق بين أنواع وأشكال الضرائب التي يتم اختيارها بما يسمح بارتباطها ببرامج عمل محددة، وبما يجعل منها برامج ضريبية متكاملة.
- 4- ضرورة التنسيق بين أجزاء ومكونات النظام الضريبي وبما يسمح بتحقيق أكثر قدر ممكن من التوافق والانسجام بين مكوناته بعضها البعض من ناحية، وبين تلك المكونات وأهداف النظام الضريبي من ناحية أخرى.
- 5- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بحملة توعية مرئية ومسنودة ومقروءة من أجل نشر الثقافة الضريبية، وتحث المواطنين على الالتزام بدفع الضريبة في المواعيد المحددة من خلال الفوائد والخصومات التي يجنيها المكلف في حالة التزامه.
- 6- ضرورة العمل على توعية المواطنين بدور الضريبة في تمويل الخزانة العامة مما يعكس إيجاباً على تطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم ، وأن يشارك الجميع سواء مواطنين أو جهات حكومية أو منظمات المجتمع المدني على نشر الثقافة الضريبية، ومنافع الالتزام بدفع الضريبة..
- 7- ضرورة عمل دورات تدريبية لموظفي الضريبة من أجل رفع كفاءتهم المهنية وتوجيهه لكوادرها العاملة على ضرورة معاملة المكلفين بأسلوب جيد وزرع الثقة والتعاون بينهم وتشجيع المكلفين على الالتزام الطوعي .

أولاً: المصادر

- 1- أبو حشيش، خليل عواد، المحاسبة الضريبية حالات وتطبيقات علمية لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة، عمان - دار إثراء للنشر والتوزيع ، 2009 .
- 2- البطريرق، يونس أحمد ، حجازي، المرسى السيد، نظم الضريبة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 .
- 3- الحجازي، المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .
- 4- الحجازي، المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2001. زين الدين، صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000 .
- 5- خطاب، عزمي احمد يوسف، الضرائب ومحاسبتها، عمان دار الإعصار العلمي الطبعة العربية الأولى 2010 .

- 6- شندي، أديب قاسم شندي، اقتصاد العراقي إلى أين، النجف الأشرف، دار المواهب للطباعة، 2011.
- 7- شامية، احمد زهير، و الخطيب، خالد شحادة، المالية العامة ، دار زهران للنشر، 1993.
- 8- عثمان، سعيد عبد العزيز، النظام الضريبي وأهداف المجتمع مدخل تحليلي معاصر، الإبراهيمية الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008.
- 9- عرقاوي، مصطفى محمـد، الضريـبية على الدخـل، نابلـس، بدون ناشر 1983.
- 10- عوض الله، زينب حسين، مـبادئ المـالية الـعامـة، الدار الجـامـعـية، بيـرـوـت، 1989.
- 11- مراد، ناصر مراد، فعالية النـظـام الضـريـبي بـيـن النـظـريـة وـالـتطـبـيق، دار هـومـة لـلـطـبع، الجزائـر، 2003.
- 12- قـدـيـ، عبدـالـمحـيـدـ قـدـيـ، المـدخـل إـلـى السـيـاسـات الـاـقـتـصـادـيـة الـكـلـيـة درـاسـة تـحلـيلـية نقـيـبـيـة، دـيوـانـ المـطـبـوـعـاتـ الجـامـعـيـةـ، الجزائـرـ، 2003ـ.
- 13- لـطـفيـ، أمـيـنـ السـيـدـ أـحـمـدـ، فـلـسـفـةـ الـمـاحـاسـبـةـ عـنـ الضـرـيـبةـ عـلـىـ الدـخـلـ، الإـسـكـنـدـرـيـةـ، الدـارـ الجـامـعـيـةـ، 2007ـ.
- 14- ثـانـيـاًـ الرـسـائـلـ وـالـاطـارـيـحـ
- 1- أمـيـنـ، عبدـالـلهـ مـحـمـودـ أـمـيـنـ، تـقـوـيمـ فـاعـلـيـةـ نـظـامـ التـحـاسـبـ الضـرـيـبيـ لـضـرـيـبةـ الدـخـلـ فـيـ العـرـاقـ، أـطـرـوـحةـ دـكـتوـرـاهـ مـقـدـمةـ إـلـىـ كـلـيـةـ الـإـدـارـةـ وـالـاـقـتـصـادـ، الجـامـعـةـ المـسـتـصـرـيـةـ، 2000ـ.
- 2- الرـاوـيـ، عـروـبةـ معـينـ الرـاوـيـ، الـعـوـامـلـ الـتـيـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـهـربـ مـكـلـفـيـ ضـرـيـبةـ الدـخـلـ فـيـ العـرـاقـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ مـقـدـمةـ إـلـىـ المعـهـدـ العـالـيـ لـلـدـرـاسـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـمـاحـاسـبـةـ، جـامـعـةـ بـغـدـادـ، 2008ـ.
- 3- كـماـشـ، كـرـيـمـ سـالـمـ كـماـشـ، وـاقـعـ السـيـاسـةـ الضـرـيـبيـةـ فـيـ العـرـاقـ وـآـفـاقـهـاـ الـمـسـتـقـلـيـةـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، المعـهـدـ العـالـيـ لـلـدـرـاسـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـدـولـيـةـ، الجـامـعـةـ المـسـتـصـرـيـةـ، 2002ـ.
- ثـالـثـاًـ المـوـاـقـعـ الـاـلـكـتـرـوـنـيـةـ

1- www.startimes.com/f.aspx?t

2- www.m7asbh.com/52

3-www.startimes.com/f.aspx